

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠

نيويورك، ٢٤ نيسان/أبريل - ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠

تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها

ورقة معلومات أساسية أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٣-١ مقدمة
٢	٤	ثانيا - القرار المتعلق بالشرق الأوسط المعتمد في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها
٢	٢٦-٥	ثالثا - استعراض تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط
٢	١٠-٥	ألف - الجهود المبذولة لتحقيق أهداف وغايات عملية السلام في الشرق الأوسط
٤	١٣-١١	باء - قبول الضمانات الشاملة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع الأنشطة النووية
٥	١٦-١٤	جيم - تحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة
٥	٢٦-١٧	دال - الجهود المبذولة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار لشامل الأخرى - النووية والكيميائية والبيولوجية ونظم إيصالها
٩	الحواشي

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

أولا - المقدمة

الأساسية المتعلقة بتنفيذ المادتين ١ و ٢ (NPT/CONF.2000/3) وورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمتعلقة بالمادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT/CONF.2000/9).

ثانيا - القرار المتعلق بالشرق الأوسط المعتمد في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها

٤ - اعتمد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، في ١١ أيار/مايو ١٩٩٩ "القرار المتعلق بالشرق الأوسط" الذي قدمه الاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية بوصفها البلدان الوديعه لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرد نص القرار في مرفق هذه الورقة.

ثالثا - استعراض تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط

ألف - الجهود المبذولة لتحقيق أهداف وغايات عملية السلام في الشرق الأوسط

٥ - بموجب الفقرة ١ من منطوق القرار المتعلق بالشرق الأوسط، يؤيد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية "أهداف وغايات عملية السلام في الشرق الأوسط ويدرك أن الجهود المبذولة في هذا الشأن وكذلك الجهود الأخرى، تساهم في أمور من ضمنها إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وكذلك أسلحة الدمار الشامل الأخرى". وحصلت التطورات الرامية إلى إنشاء سلام إقليمي دائم، وهو معروف الآن باسم عملية السلام في الشرق الأوسط، على دفعة جديدة بفضل الدعوة

١ - دعت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، في دورتها الثالثة (١٠-٢١ أيار/مايو ١٩٩٩)، الأمين العام إلى إعداد ورقة معلومات أساسية للمؤتمر عن تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط المعتمد في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها من أجل بيان التطورات الحاصلة منذ عام ١٩٩٥ في سبيل تحقيق أهداف القرار تحقيقا كاملا.

٢ - وذكرت اللجنة التحضيرية أنه ينبغي أن يطبق على الورقات المقترحة النهج العام المبين أدناه (ویمائل النهج الذي طبق في إعداد الوثيقة الأساسية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥) وذلك على النحو التالي: يجب أن تعطي جميع الورقات شرحا متوازنا وموضوعيا ووقائعا للتطورات ذات الصلة، وأن تكون قصيرة قدر الإمكان وسهلة القراءة. ولا بد أن تتجنب الورقات إعطاء أحكام قيمة. وبدلا من أن تكون مجرد تجميع لبيانات الوفود، ينبغي أن تعكس مجالات الاتفاق التي يجري التوصل إليها والتدابير الثنائية والمتعددة الأطراف المتخذة عمليا، وحالات التفاهم التي يجري إقرارها، والمقترحات الرسمية بشأن الاتفاقات المبرمة، والتطورات السياسية المهمة التي تتصل مباشرة بأي من العناصر المشار إليها أعلاه. وينبغي أن تركز الورقات على الفترة المنقضية منذ مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وعلى تنفيذ نتائج هذا المؤتمر بما في ذلك المقررات المتخذة بشأن "تعزيز عملية استعراض المعاهدة" وبشأن "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين" و "القرار المتعلق بالشرق الأوسط".

٣ - وتقدم هذه الورقة استجابة لهذا الطلب. وفي هذا الصدد، ينبغي توجيه الاهتمام أيضا إلى ورقة المعلومات

علياً". وفي ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وقع رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات على الجدول الزمني لتنفيذ الالتزامات المتبقية من الاتفاقات الموقعة واستئناف مفاوضات الوضع النهائي (مذكرة شرم الشيخ). وفي المذكرة، التزمت إسرائيل والسلطة الفلسطينية، في جملة أمور، بالتنفيذ الكامل والمتبادل للمذكرة واي ريفر وبجميع الاتفاقات المبرمة بينهما.

٨ - وفي اجتماع للقمة انعقد في أوغلو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، قام رئيس الولايات المتحدة كلينتون، ورئيس وزراء إسرائيل باراك، ورئيس السلطة الفلسطينية عرفات بإعادة تأكيد التزامهم بعملية السلام. وتعهدت الأطراف أن تجتمع بصورة منتظمة خلال المفاوضات، بالإضافة إلى عقد اجتماعات بين أفرقة من ممثلين عن الطرفين لإجراء مفاوضات مكثفة بهدف إبرام اتفاق إطاري بحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٠، واتفاق نهائي بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٩ - واستؤنفت المفاوضات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية حول اتفاق سلام شامل في واشنطن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وواصل رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك ووزير خارجية الجمهورية العربية السورية الشرع محادثتهما في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وتم تعليق المفاوضات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

١٠ - وتم إنعاش المسارات المتعددة لعملية السلام في الشرق الأوسط بعقد اجتماع في موسكو في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٠^(١). واجتمع وزراء خارجية الفريق التوجيهي المتعدد الأطراف في موسكو لتعزيز المسارات المتعددة لعملية السلام في الشرق الأوسط بوصفها جزءاً لا يتجزأ من إطار عمل مدريد. وترأس الاجتماع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بوصفهما راعيي عملية السلام، وكان هذا الاجتماع هو أول اجتماع رسمي للفريق التوجيهي المتعدد الأطراف منذ

التي وجهتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت إلى ممثل إسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان لحضور المؤتمر المنعقد في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وكانت المسارات المتعددة لعملية السلام إحدى النتائج التي حققها المؤتمر، وتتألف هذه المسارات من لجنة توجيهية وخمسة أفرقة عاملة إقليمية معنية بالتنمية الاقتصادية، وبالبيئة، وبالمياه، وبمسألة تحسين مستوى معيشة اللاجئين، وتحديد الأسلحة، وبالأمن الإقليمي، على التوالي. وأيد المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة وممثلها/منسقتها الخاص، بصورة نشطة، الأطراف في محادثاتها، لا سيما من خلال المسارات المتعددة لعملية السلام.

٦ - ووقعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، في واشنطن، على إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، والمعروف باتفاقيات أوغلو. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وقعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على الاتفاق المتعلق بالحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية، وينص على انسحاب القوات الإسرائيلية ونقل السلطة المدنية في الضفة الغربية إلى مجلس فلسطيني منتخب. وبعد مازق دام عدة سنوات، دعا الرئيس كلينتون رئيس الولايات المتحدة، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، إلى اجتماع مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نيتنياهو ورئيس السلطة الفلسطينية عرفات. ونجم عن المفاوضات المطولة اتفاق مؤقت (مذكرة واي ريفر) يدعو إلى مزيد من انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية، والإفراج عن السجناء الفلسطينيين، وإلى اتخاذ تدابير للحد من العنف الموجه ضد إسرائيل.

٧ - وتعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك ورئيس الولايات المتحدة كلينتون، في أيار/مايو ١٩٩٩، في بيان مشترك، بمنح عملية السلام في الشرق الأوسط "أولوية

العام للأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، جميع الأطراف في تلك المعاهدة على إنفاذ اتفاقات الضمانات الشاملة التي تقتضيها المعاهدة فضلا عن البروتوكولات الإضافية القائمة على أساس البروتوكول النموذجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودعوا الدول الأخرى المستعدة لقبول التدابير المنصوص عليها في البروتوكول النموذجي إلى إبرام بروتوكولات إضافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، أكد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في سلسلة من قراراته عن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط^(١)، الحاجة الملحة لأن تقبل جميع دول الشرق الأوسط على الفور تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على كل ما لديها من أنشطة نووية، كتدبير هام من تدابير بناء الثقة فيما بين جميع دول المنطقة، وكخطوة صوب تعزيز السلم والأمن في سياق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وطلب أيضا المؤتمر العام من جميع الأطراف المعنية مباشرة أن تنظر بجدية في اتخاذ الخطوات العملية والملائمة اللازمة لتنفيذ اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها بشكل متبادل وفعال، ودعت البلدان المعنية للانضمام إلى النظم الدولية لعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كوسيلة لاستكمال المشاركة في منطقة خالية من جميع أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط وتقوية السلم والأمن في المنطقة. وترد التفاصيل عن الخطوات المتخذة نحو تنفيذ قرارات المؤتمر العام في ورقة المعلومات الأساسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أنشطة الوكالة المتعلقة بالمادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT/CONF.2000/9). وتبرز هذه التفاصيل الخطوات الخاصة التي اتخذها المدير العام للوكالة للوفاء بالولاية التي منحتة إياها القرارات.

عام ١٩٩٥^(٢). وكان هدف الاجتماع إبراز استئناف العمل رسميا على المسارات المتعددة لعملية السلام بعد سنوات من التوقف، على الرغم من أن بعض الأنشطة قام بها خبراء اجتمعوا في مختلف المشاريع والحلقات الدراسية والمناقشات المحددة، وعلى الرغم من استمرار إنجاز بعض الأعمال الهامة. وسيستضيف الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه ٢٠٠٠ الاجتماع القادم للفريق التوجيهي المتعدد الأطراف. وأكد وزراء الفريق التوجيهي في إعلان مشترك التزامهم القوي بتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وتأييدهم للتقدم المحرز في المسارات الثنائية من خلال تعزيز التعاون الإقليمي بواسطة الحوار وتبادل الآراء بين الأطراف في الأفرقة العاملة المتعددة الأطراف (انظر أيضا الفقرة ٢١ أدناه).

باء - قبول الضمانات الشاملة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع الأنشطة النووية

١١ - كما هو منصوص عليه في الفقرتين ٣ و ٤ من القرار المتعلق بالشرق الأوسط وفي المقرر المتعلق بـ "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"، ينبغي حث الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على التوقيع على اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ودعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارات عديدة عن موضوع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط^(٣)، فضلا عن موضوع خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط^(٤)، جميع الدول في الشرق الأوسط التي لم تضع جميع أنشطتها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تفعل ذلك. وحث وزراء الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن، في بيان أصدره^(٥) بعد اجتماع عقده مع الأمين

دال - الجهود المبذولة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى - النووية والكيميائية والبيولوجية ونظم إيصالها

١٧ - يعود تاريخ فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط إلى السبعينات وأول من أثارها إيران ومصر. وفيما بعد أيدت الجمهورية العربية السورية ودول أخرى في المنطقة هذا المشروع. ومنذ ذلك الوقت، تعتمد الجمعية العامة سنويا قرارات حول هذا الموضوع^(١١). وفي عام ١٩٩٠، وسعت مصر المفهوم من خلال اقتراح إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط^(١٢). ووسعت مصر نطاق هذه المبادرة فدعت الدول الرئيسية المنتجة للأسلحة إلى تأييد إعلان جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل^(١٣). وأعيد تأكيد هذا في مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، وفي القرارات السنوية للجمعية العامة^(١٤).

١٨ - تلقى اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قبولا واسعا النطاق في الأمم المتحدة، وتم اعتماده بتوافق الآراء في الجمعية العامة منذ عام ١٩٨٠. وفي عام ١٩٩٩، حثت الجمعية العامة في القرار ٥١/٥٤ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر، كما فعلت في السنوات السابقة، جميع الأطراف المعنية مباشرة على النظر بجدية في اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية عاجلة لتنفيذ الاقتراح الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وكوسيلة لبلوغ هذا الهدف، ودعت البلدان المعنية إلى التقييد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ودعت أيضا الجمعية العامة تلك البلدان إلى الامتناع، ريثما يتم إنشاء هذه المنطقة، عن استحداث أسلحة نووية أو إنتاجها أو تجربتها أو الحصول

١٣ - وكان البند المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية والتهديد النووي الإسرائيلي" مدرجا في جدول أعمال المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعدة سنوات. وأعيد إدراج البند في جدول أعمال الدورة الثانية والأربعين للمؤتمر العام في عام ١٩٩٨، بناء على طلب عدد من الدول الأعضاء^(١٥). وفي عام ١٩٩٩، وبعد طلب موجه من الدول العربية الأعضاء في الوكالة، قرر المؤتمر العام إدراج البند في جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعين^(١٦).

جيم - تحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة

١٤ - تطلب كل من الفقرة ٤ من القرار المتعلق بالشرق الأوسط والمقرر المتعلق بـ "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين" من جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة "أن تنضم إلى المعاهدة في أقرب وقت ممكن، لا سيما الدول التي تقوم بتشغيل مرافق نووية غير خاضعة للضمانات. وينبغي لجميع الدول الأطراف أن تبذل كل الجهود في سبيل تحقيق هذا الهدف".

١٥ - ومنذ انعقاد مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، أصبحت تسع دول أخرى أطرافا في المعاهدة. وبانضمام الإمارات العربية المتحدة وجيبوتي وعمان أصبحت جميع دول منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، أطرافا في معاهدة عدم الانتشار. وارتفع العدد الإجمالي للأعضاء في المعاهدة إلى ١٨٧ عضوا بعد أن كان ١٧٨ عضوا عند انعقاد مؤتمر عام ١٩٩٥.

١٦ - وكرر وزراء خارجية الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن، في بيان لهم^(١٧) بعد الاجتماع مع الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ الإعراب عن الحاجة إلى انضمام الكافة إلى معاهدة انتشار الأسلحة النووية ودعوا جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى الانضمام إلى المعاهدة في موعد مبكر.

الدولية للطاقة الذرية جميع المرافق النووية غير المشمولة بتلك الضمانات^(١٥). وذكرت إسرائيل أنها تؤمن إيماناً قوياً بضرورة أن تنشأ في نهاية المطاف منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وأضافت أن منطقة خالية من الأسلحة النووية من شأنها أن تكمل السلام والأمن الشاملين في المنطقة وينبغي أن تكون جزءاً من منطقة لا توجد فيها أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وكذلك القذائف التسيارية. وبالنسبة لإسرائيل، ينبغي أن تنشأ هذه المنطقة من خلال المفاوضات المباشرة بين الدول بعد أن تعترف ببعضها البعض وبعد إنشاء علاقات سلمية بينها. ويجب أن يكون التحقق بصورة متبادلة من خلو المنطقة من الأسلحة النووية لكي يتحقق على الصعيد الإقليمي هدف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي تحقيق هذا الهدف باتباع نهج الخطوة تلو الخطوة، ويبدأ ذلك ببناء الثقة، ويؤدي ذلك في النهاية إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية^(١٦) وتصر إسرائيل على أن المفاوضات حول هذه المواضيع وحول جميع المواضيع المتصلة بالأمن في المنطقة لا يمكن أن تتم بصورة واقعية إلا بحرية وبصورة مباشرة في إطار عملية السلام. وينبغي أن تنشأ المنطقة الخالية من الأسلحة النووية من داخل المنطقة كما ينبغي أن تؤيدها جميع الدول في المنطقة ولا يمكن أن تفرض عليها فرضاً.

٢٠ - وهدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط، ومن جميع القذائف ووسائل إيصالها بالإضافة إلى هدف الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية مذكور في قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، ومؤكده في قراره الأخير ١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. (للاطلاع على معلومات تفصيلية، انظر NPT/CONF.2000/3 و NPT/CONF.2000/9).

٢١ - وفي التسعينات كان لتدابير نزع السلاح النووي المتفق عليها بين القوى الواقعة خارج المنطقة، وللمفاوضات

عليها على أي نحو آخر، وعن السماح بوضع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية في أراضيها أو في أراضي واقعة تحت سيطرتها. ودعت الجمعية العامة كذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية وسائر الدول إلى تقديم مساعدتها فيما يتعلق بإنشاء المنطقة وإلى الامتناع، في الوقت نفسه، عن أي عمل يتعارض مع هذا القرار نصاً وروحاً. غير أن المناقشات التي جرت داخل الأمم المتحدة وخارجها كشفت عن وجوه نظر متباينة فيما يتعلق بأفضل طريقة تسمح بدفع مفهوم جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية إلى الأمام، وفيما يتعلق بأفضل النهج التي يتعين اتباعها لتحقيق هذا الهدف.

١٩ - وأكدت الدول العربية أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية من شأنه أن يساهم بشكل كبير في التوصل إلى تسوية سلمية شاملة في المنطقة، من خلال المساعدة على إنشاء جو يسمح بالتوصل إلى هذه التسوية. وأكدت أهمية العلاقة بين تدابير بناء الثقة، لا سيما إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتعزيز الأمن في المنطقة. وكررت أيضاً تأكيد استعدادها على اتخاذ خطوات عملية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل - النووية والكيميائية والبيولوجية - يمكن التحقق منها بصورة فعالة، والامتناع عن اتخاذ أي تدابير تحول دون تنفيذ هذا الهدف وفقاً للفقرة ٥ من قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط فضلاً عن الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). وأكدت الدول العربية أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تصبح بعد طرفاً في المعاهدة، ولم تعلن عن نية الانضمام إليها، وطلبت إلى إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة دون مزيد من التأخير، وألا تستحدث أسلحة نووية أو تنتجها أو تجربها أو تحصل عليها بأي طريقة أخرى، وأن تتخلى عن حيازة الأسلحة النووية، وأن تخضع للضمانات الشاملة التي تطبقها الوكالة

تكثيف جهودها للتوصل إلى اتفاق بهذا الشأن واستئناف عملها، بمساعدة البلدين اللذين يريان الاجتماع لكسي يستأنف الفريق العامل أنشطته خلال شهر قليلة^(١٩).

٢٢ - واعتمدت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، في دورتها في عام ١٩٩٩، وثيقة عنوانها "إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس الترتيبات التي يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية"^(٢٠). وتقدم الهيئة في هذه الوثيقة لمحة عامة حول مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتعرف الأهداف والغايات بالإضافة إلى المبادئ والمبادئ التوجيهية. وفي الجزء الذي يتطلع إلى المستقبل ويتناول مبادرة إنشاء مناطق جديدة ذكرت الهيئة:

"ينبغي تشجيع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق التي توجد بشأنها قرارات للجمعية العامة متخذة بتوافق الآراء، مثل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فضلا عن إقامة مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل"^(٢١).

وذكرت هيئة نزع السلاح كذلك أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في كل أنحاء العالم ساعيا لبلوغ الهدف النهائي المتعلق بجعل العالم بأسره خاليا من جميع الأسلحة النووية فضلا عن أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وبعبارة أعم، نزع السلاح العام والكامل في إطار رقابة دولية صارمة وفعالة بحيث تتمكن الأجيال المقبلة من العيش في جو أكثر استقرارا وسلاما.

٢٣ - وتلقى أيضا اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية الدعم من مننديات أخرى داخل الأمم المتحدة وخارجها. وطلب المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في قرارات متتالية، أحدثها القرار (43)/RES/23(1999)، من جميع الأطراف المعنية مباشرة أن تنظر بجدية في اتخاذ

المباشرة بين الدول العربية وإسرائيل بصفة خاصة تأثير على احتمالات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وسهل الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي الذي تم إنشاؤه في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط النظر في المسألة. وأجريت مناقشات في هذا الإطار بين دول المنطقة والدول الواقعة خارج المنطقة بهدف تحديد أفضل طريقة تسمح بالتقدم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. غير أن الخلافات حول المفهوم والنهج، على النحو الموصوف أعلاه، ما زالت قائمة. ومنذ نيسان/أبريل ١٩٩٣، شاركت الأمم المتحدة بصورة نشطة في عمل الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي. غير أن الفريق لم يجتمع منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقدم الأمين العام، عملا بمختلف قرارات الجمعية العامة، عدة تقارير إلى الجمعية العامة عن مسألة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية^(١٧). وفي أحدث تقرير له^(١٨) ذكر بأسف أنه لم تطرأ أي تطورات إيجابية في سياق النظر في المسألة وأن المآزق الذي يعاني منه الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي مستمر. ويصر الأمين العام على أن الفريق العامل ما زال يستطيع أن يؤدي، في ظل الظروف المناسبة، دورا مفيدا لمناقشة طائفة عريضة من تدابير الحد من التسلح ونزع السلاح وبناء الثقة، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وحث بقوة جميع الأطراف المعنية على استعراض الحالة واستئناف المناقشات لإرساء موقف مشترك بأسرع ما يمكن. وفي اجتماع الفريق التوجيهي المتعدد الأطراف المنعقد في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٠ في موسكو (انظر الفقرة ١٠ أعلاه) أكد وزراء الخارجية الذين شاركوا في الاجتماع أهمية التوصل إلى برنامج شامل متفق عليه للفريق العامل المتعدد الأطراف المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي. وفي هذا الصدد، طلب من الأطراف في المنطقة

جعلته منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وبالحيارات الممكنة في مجال التحقق من هذه المعاهدة تعتمد على المفاوضات التي تجريها دول المنطقة المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، دعا الاتحاد هذه الدول إلى البدء دون إبطاء في مناقشات للدخول في هذه المفاوضات. ومن شأن هذه المناقشات والبدء في المفاوضات أن تكون في حد ذاتها عناصر للحوار الذي يمكن أن يحسن بشكل ملحوظ أمن المنطقة واستقرارها^(٢٥).

٢٦ - وأشارت أيضا الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الموضوع أثناء العملية التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها. واقترح أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز ودول أخرى أطراف في المعاهدة أن توصي اللجنة التحضيرية بالوسائل الكفيلة بجعل جميع الأطراف المعنيين مباشرة تعمل بجدية من أجل اتخاذ الخطوات العملية والعاجلة اللازمة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ويتوقف تحقيق ذلك بجزئية على دول المنطقة^(٢٦). واقترحت الدول أيضا أن الدول الأطراف يجب أن تُشدد على الضرورة الملحة لانضمام إسرائيل إلى المعاهدة دون مزيد من الإبطاء وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية تعزيز الشمول العالمي للمعاهدة وتجنب خطر انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط^(٢٧). واقترحت مصر عددا من الخطوات العملية لتحقيق تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها بصورة فعالة. وتتضمن الانتهاء في وقت مبكر من وضع نص معاهدة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية على أن تكون هذه المعاهدة خطوة في اتجاه إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وطلبت المساعدة، للغرض سالف الذكر، من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الخطوات العملية والملائمة اللازمة لتنفيذ اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها بشكل متبادل وفعال. وتم أيضا دعوة البلدان المعنية للانضمام إلى النظم الدولية لعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كوسيلة لاستكمال المشاركة في منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وتقوية السلم والأمن في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى المدير العام للوكالة مشاورات مع البلدان في الشرق الأوسط^(٢٢) حول التحقق من الامتثال إلى معاهدة مقبلة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية (للاطلاع على مزيد من المعلومات انظر الورقة الأساسية التي أعدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أنشطتها المتعلقة بالمادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار ((NPT/CONF.2000/9)).

٢٤ - وطلب المجلس الوزاري التابع لمجلس التعاون الخليجي في دورته السابعة عشرة (آذار/مارس ١٩٩٩) من المجتمع الدولي العمل على جعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية^(٢٣). وأكدت جامعة الدول العربية في رسالة مؤرخة أيار/مايو ١٩٩٩ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن أهمية مطالبة الدول الأطراف في المعاهدة وبوجه خاص الدول النووية التي سبق لها تبني القرار المتعلق بالشرق الأوسط ببذل أقصى الجهود من أجل إنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، في منطقة الشرق الأوسط^(٢٤).

٢٥ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير، تلقى مشروع إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط الدعم من مجموعة كبيرة من الدول. ورأى الاتحاد الأوروبي أن مسألة نطاق المعاهدة المتعلقة بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وارتباطها بمشروع

وهذه المساعدة يمكن أن تشمل في جملة ما تشمله إيفاد مبعوث خاص إلى الشرق الأوسط تُناط به مهمة مساعدة دول المنطقة في مساعيها الرامية إلى بلوغ هدف قيام شرق أوسط خال من الأسلحة النووية^(٢٨). وتحدث الاتحاد الأوروبي وعدد من دول أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة تأييدا لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وفي رأي هذه الدول وعلى أساس الترتيبات التي تتوصل إليها بحرية الدول المعنية تساهم هذه المناطق مساهمة قيمة في السلام والأمن العالميين والإقليميين. وتؤيد أيضا هذه الدول النداءات الموجهة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، شريطة أن تُشارك في ذلك جميع دول المنطقة^(٢٩). وتؤيد الولايات المتحدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بحرية، ولا سيما في الشرق الأوسط، فضلا عن هدف جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بالاستناد أيضا إلى الترتيبات التي تتوصل إليها بحرية دول المنطقة المعنية. واستكمالا لتحقيق هذا الهدف، تُشجع الولايات المتحدة الانضمام العام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الحظر الشامل على التجارب النووية. وتؤيد أيضا بشدة الجهود التي يبذلها الفريق العامل للجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية للتأكد من أن العراق يمثل إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما تؤيد استئناف أنشطة نزع السلاح والمراقبة في العراق في أقرب وقت ممكن. وتكرر الولايات المتحدة التأكيد على أن معاهدة قوية وفعالة لعدم انتشار الأسلحة النووية تتطلب من جميع أطراف المعاهدة احترام التزاماتها بموجب المعاهدة، بما في ذلك إبرام اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية^(٣٠).

الحواشي

- (١) إعلان موسكو الوزاري المشترك للفريق التوجيهي، وزارة خارجية الاتحاد الروسي، تقارير إدارة الإعلام والصحافة، ١ شباط/فبراير ٢٠٠٠.
- (٢) حضر الاجتماع ممثلو الاتحاد الروسي، والأردن، وإسرائيل، وتونس، والسلطة الفلسطينية، وكندا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. ومثل الاتحاد الأوروبي مفوض العلاقات الدولية، ومنسق السياسات الخارجية، ووزير خارجية البرتغال. وحضر الاجتماع النرويج، وسويسرا، والأمم المتحدة، والصين ضيوفا على البلدين اللذين يرعيان الاجتماع. ولم يحضر الاجتماع ممثلا الجمهورية العربية السورية ولبنان.
- (٣) للحصول على مزيد من التفاصيل انظر القرارات ٦٦/٥٠ و ٤١/٥١ و ٣٤/٥٢ و ٧٤/٥٣ و ٥١/٥٤.
- (٤) للحصول على مزيد من التفاصيل انظر القرارات ٧٣/٥٠ و ٤٨/٥١ و ٤١/٥٢ و ٨٠/٥٣ و ٥٧/٥٤.
- (٥) S/1999/996.
- (٦) للحصول على مزيد من التفاصيل انظر قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (39) RES/GC و (42) GC و (41) RES/GC و (25) RES/GC و (23) RES/GC و (43) GC.
- (٧) انظر مقرر الوكالة الدولية للطاقة الذرية (42) DEC/GC.
- (٨) انظر وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (43) DEC/GC والمقرر (43) DEC/GC.
- (٩) S/1999/996.
- (١٠) خلال الفترة فيسند الاستعراض، تم اعتماد القرارات التالية حول الموضوع بدون تصويت: ٦٦/٥٠ و ٤١/٥١ و ٣٤/٥٢ و ٧٤/٥٣ و ٥١/٥٤.
- (١١) تم تقديم الاقتراح للمرة الأولى إلى مؤتمر نزع السلاح في نيسان/أبريل ١٩٩٠ (انظر CD/989).
- (١٢) A/46/329-S/22855، المرفق.

- (١٣) انظر مثلاً NPT/CONF.1995/SR.8 و SR.9 و SR.11 و SR.13 و PV.17 و PV.18 و PV.19 .
- (١٤) تقدم مصر سنويا قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.
- (١٥) NPT/CONF.2000/PC.III/7 و NPT/CONF.2000/PC.III/8 و NPT/CONF.2000/PC.III/12 .
- (١٦) A/C.1/53/PV.26 .
- (١٧) انظر A/50/325 و A/51/286 و Add.1 و A/52/271 و A/53/379 و A/54/190 و Add.1 .
- (١٨) A/54/190 و Add.1 .
- (١٩) إعلان موسكو الوزاري المشترك للفريق التوجيهي، وزارة خارجية الاتحاد الروسي، تقارير إدارة الإعلام والصحافة، ١ شباط/فبراير ٢٠٠٠ .
- (٢٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٤٢ A/54/42 ، المرفق الأول.
- (٢١) المرجع نفسه، الفقرة ٤٠ .
- (٢٢) GC (43) 17 والمرفق.
- (٢٣) A/53/869-S/1999/308 .
- (٢٤) NPT/CONF.2000/PC.III/7 .
- (٢٥) انظر A/52/271 .
- (٢٦) NPT/CONF.2000/PC.I/10 .
- (٢٧) NPT/CONF.2000/PC.III/1 .
- (٢٨) NPT/CONF.2000/PC.II/22 .
- (٢٩) البيان الذي أدلت به المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي حول القرار المتعلق بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، جنيف، ٤ أيار/مايو ١٩٩٨ .
- (٣٠) البيان الذي أدلت به الولايات المتحدة في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩ .

قرار بشأن الشرق الأوسط

إن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،

إذ يؤكد من جديد مقاصد وأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،

وإذ يعترف بأن القيام، عملاً بالمادة السابعة من المعاهدة، بإنشاء مناطق خالية من

الأسلحة النووية يسهم في تعزيز نظام عدم الانتشار على الصعيد الدولي،

وإذ يشير إلى أن مجلس الأمن قد أكد، في بيانه المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير

١٩٩٢^(١)، أن انتشار الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى يشكل تهديدا

للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يشير أيضا إلى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بتوافق الآراء تأييدا لإنشاء

منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وآخرها القرار ٧١/٤٩ المؤرخ

١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ يشير كذلك إلى القرارات ذات الصلة التي اتخذها المؤتمر العام للوكالة الدولية

للطاقة الذرية بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، وآخرها القرار

GC(XXXVIII)/RES/21 المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وإذ يلاحظ خطورة الانتشار

النووي، ولا سيما في مناطق التوتر،

وإذ يضع في اعتباره قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وبخاصة الفقرة ١٤ منه،

وإذ يلاحظ قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) والفقرة ٨ من المقرر المتعلق بمبادئ

وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين الذي اعتمده المؤتمر في ١١ أيار/مايو ١٩٩٥،

وإذ يضع في اعتباره المقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في ١١ أيار/مايو

١٩٩٥،

١ - يؤيد أهداف وغايات عملية السلام في الشرق الأوسط ويدرك أن الجهود

المبدولة في هذا الشأن، وكذلك الجهود الأخرى، تساهم في أمور من ضمنها إنشاء منطقة في

الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وكذلك أسلحة الدمار الشامل الأخرى؛

٢ - يلاحظ مع الارتياح أن اللجنة الثالثة التابعة للمؤتمر قد أوصت في

تقريرها (NPT/CONF.1995/MC.III/1)، بأن يقوم المؤتمر "بدعوة الدول المتبقية غير الأطراف

في المعاهدة إلى الانضمام إليها، ومن ثم القبول بتعهد دولي ملزم قانوناً بعدم حيازة أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية وإلى قبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع أنشطتها النووية“؛

٣ - **يلاحظ مع القلق** استمرار وجود مرافق نووية في الشرق الأوسط غير مشمولة بالضمانات، ويؤكد من جديد، في هذا الصدد، التوصية الواردة في الفقرة ٣ من الفرع السادس من تقرير اللجنة الرئيسية الثالثة التي تحت غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تقوم بتشغيل مرافق نووية غير مشمولة بالضمانات على قبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكامل نطاقها؛

٤ - **يؤكد من جديد** أهمية الاضطلاع في وقت مبكر بتحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة، ويطلب إلى جميع دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك، دون استثناء، في أقرب وقت ممكن، وأن تخضع مرافقها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

٥ - **يطلب** إلى جميع الدول في الشرق الأوسط أن تتخذ خطوات عملية، في المحافل المختصة، بهدف إحراز تقدم، في جملة أمور، نحو إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية، ومنظومات إيصالها، يمكن التحقق منها بصورة فعالة، وأن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير يكون من شأنها إعاقة بلوغ هذا الهدف؛

٦ - **يطلب** إلى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تمد يد التعاون وأن تبذل قصارى جهدها من أجل كفاءة قيام الأطراف الإقليمية، في وقت مبكر، بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى ومنظومات إيصالها.

الحواشي

(أ) S/23500.